لا فُــضّ فُوه* ..!!

لا يكاد يمر يوم إلا وتطرق أسماعنا كلمات وجمل ، عبر تصريحات ، لهذا أو ذاك من أهل الحكم في مصر ، تشير إلينــا بــأن هــؤلاء النــاس ينظرون إلينا وكأننا مجموعة من الجهلة المغفلين الذين يمكــن الــضحك عليهم بحديث جزء غير قليل منه يجافى حقائق الأشياء ، بل وقد يجــافى المنطق السليم ، ولهم العذر في ذلك ، فنحن نرى ونسمع ونشاهد الأعاجيب من أهل الحكم ، ونكاد – كمصريين – نفهم كل صغيرة وكبيــرة ، ممــا يتصورون أنهم يخفوه علينا ، لكننا – كالعادة – نقف مكتــوفى اليــدين ، نكتفى بمصمصة الشفاه ، وغاية المراد من صور الاحتجاج أن نؤلف نكتة تسخر من هذا الذى يتصور أنه يخدعنا ، وفى الفترة الأخيرة ، تفضل أهل الحكم فتركوا هامشا من حرية التعبير التي لا تسمن ولا تغنى من جــوع ، وكل ما تؤدى إليه هو " التنفيس " عما يجيش بصدر الكاتــب ، حتــى لا " يطق " ويصاب بانفجار في المخ أو سكتة قلبية لا قدر الله .

ونموذجنا اليوم هو الأستاذ الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلــس الشعب للعام الثامن عشر ، ووزير التعليم الأسبق ، ونائب رئيس جامعــة القاهرة الأسبق أيضا .

فأثناء عرض التعديل المعيب للنص الخاص بمن يبلغون سن السبعين من أساتذة الجامعات ، على مجلس الشعب ، في محاولــة لمحــو الآثــار المدمرة لما قام به الدكتور مفيد شهاب عام ٢٠٠٠ ، عارض البعض نصا كارثيا يقول " بجواز " تعيين هذه الفئة من الأساتذة ، وكان من رأى هؤلاء أن يكون التعيين " وجوبيا " لا " جوازا " !

---

* جريدة نهضة مصر فى ٥ / ٥ / ٢٠٠٨

وربما تواجهنا شبهة أننا من ذوى المصلحة في هذه المناقشة ، لكن ذلك شرف لا ندعيه وتهمة لا ننكرها ، وعلى أية حال فقد هاجمنا قانون مفيد شهاب وقت صدوره أكثر من مرة ، ولم يكن القانون مما يطالنا في ذلك الوقت .

كان رئيس المجلس مؤيدا لصيغة التجويز ، مدعما رأيه بألا أحد مخلد في التدريس ، وأن من حق الجامعة أن توافق أو لا توافق حسب حاجتها ، وأن هذا هو المنطق الصحيح !

ظاهر الكلام أنه " منطقى " ، فجهة العمل لها أن تحدد احتياجاتها ولا تُفرض عليها ، وأن الدوام هو لله تعالى وحده !

ومع منطقية هذا التبرير ، إلا أن آخر من يحق لهم التلفظ به هم بعض أهل الحكم في مصر ، ذلك أنه قد اشتُهر بقيام هذا النظام على " الاستمرار " على مقاعد الحكم ، وندرة التغيير ، اعتمادا على قاعدته المعروفة " اللى تعرفه أحسن من اللى متعرفوش " ، وهو النظام الذى ينفرد بين دول العالم – غير المتخلف – بأن يستمر المسئول في الوزارة عشرين عاما ، وربما ، إن تغير ، ينتقل إلى موقع آخر ، وهناك من الأمثلة ، الكثير ، مما لا يغيب عن فطنة القارئ ، وأقربها لنا هنا هو صاحب الحديث المشار إليه نفسه ، والمستمر على مقعد رئاسة مجلس الشعب منذ ثمانية عشر عاما حتى الآن ، بعد أن تجاوز السبعين ، مثله في ذلك مثل عدد معروف من حكام اليوم في مصر .

ورئيس مجلسنا الموقر لا تقلقه مسألة التعيين أستاذا غير متفرغ في الجامعة ، جوازا أو وجوبا ، لأن الرجل – اللهم لا حسدا – من الطبيعى أن يكون قد أمّن مستقبله هو وكل من هو منتسب إليه ، وبما لم يكن يحلم به ، على عكس الكثيرين من أساتذة بعض الكليات الذين لا دخل لهم إلا مرتباتهم .

ولا أظن أن رئيس مجلسنا تغيب عنه تلك الحقيقة المعترف بها وهي أن العطاء " المعرفى " و " العلمى " ، ليست له حدود عمرية معينة ، إلا إذا حدث ، لا قدر الله ، ما يعيق الإنسان ، صاحب العطاء من أمراض ، وإنما يحدث العكس ، حيث يزداد العالم تألقا وخبرة ونضجا وحكمة ، إلا ما ندر ، وهو أمر يختلف عما يحدث بالنسبة لتحمل المسئوليات التنفيذية والإدارية ، فكيف يجيز النظام القائم استمرار البعض عشرات السنين ممن تجاوزوا السبعين من العمر في تولى مسؤوليات تنفيذية وإشرافية جسيمة ، ويحرمون كبار أساتذة الجامعات من استمرار العطاء المعرفى ؟!

وعلى هذا فمن المفروض أن يتذكر أهل الحكم في مصر ، وهم يدافعون عن النص المعيب تلك الحكمة الشهيرة بألا نقذف الغير بالحجارة إذا كان بيتنا من زجاج !!

إننا نذكر في مجالى الأدب والفن ، على سبيل المثال ، قمما مصرية رائعة ، مثل نجيب محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب ويوسف وهبى ممن تجاوزوا الثمانين ، ومع ذلك استمر عطاؤهم الفنى والأدبى ، في تألقه وعظمته ، وهناك غيرهم بطبيعة الحال .

وفى مجالنا الجامعى نرى قمما أخرى ، تجاوز أصحابها الثمانين ، واستمروا يواصلون العطاء بكل أريحية وبكل تألق والحمد لله ، مثلما رأينا لدى الراحل الدكتور سليمان حزين ، وأمد الله في عمره الدكتور محمود حافظ أستاذ الحشرات بكلية العلوم ورئيس مجمع اللغة العربية الذى تجاوز عمره التسعين ، وغيرهما .

ولا شك أيضا أن رئيس مجلسنا الموقر يعلم علم اليقين أن أستاذ الجامعة لا يقوم فقط بالتدريس ، بحيث نقول أنه سوف يعجز بعد السبعين عن القيام بمثل هذه المهمة ، وإنما هو يقوم بالبحث العلمى ، وهذا شأن لا يتوقف ، وهو يرشد ويشرف ويوجه ، مما لا حد زمنى له إلا في حالات

المرض . وحتى بالنسبة للتدريس ، فهو لا يقف عادة ليـدرس لآلاف أو حتى مئات وإنما هو يدرس لطلاب الدراسات العليا ممن قد لا يزيد عددهم عن أصابع اليدين ، فيتحول التدريس إلى حوار وبحث يبث مزيـدا مـن الصحة والعافية لدى القائم به .

كان أستاذنا رحمه الله الدكتور عبد العزيز السيد ، أول وزير للتعلـيم العالى في مصر، منتدبا لسمينار قسم أصول التربية بتربية عـين شـمس وقت أن كنت أتولى رئاسته في أوائل الثمانينيات من القـرن الماضـى ، وكانت صحته قد بدأت تتراجع بشكل ملحوظ إلى درجة بدأت تمس شـيئا من هيبته وجلاله ، فسعيت مرة أن أكلمه ، وباستحياء شديد ، أن يحـافظ على البقية الباقية من صحته ، وأننا مستعدون ، من حين لآخر أن نزوره بمنزله نستفيد من علمه وحكمته ، دون أن يتكلف مشقة الحضور إلى الكلية ، فإذا به يرد علىّ بما ألجمنى حقا : " يا سعيد ، دا ده الوقت اللى باشـعر فيه إنى لسه حى يرزق ، وإن لسه ليّه قيمة " !!

إن نص " التجويز " إذا كان مبدأ صحيح منطقيا ، لكن ، فـي الـنظم المحترمة القائمة على الموضوعية ، أما النظم القائمة على الاستبداد والقهر وتحكيم العلاقات القرابية والشخصية والتقارير الأمنية المغلوطة ، فـسوف ننظر إليه على أنه قولة حق يراد بها باطل ، حيث ليس مستبعدا على مثل نظامنا الحالى أن يتخذها فرصة ليستبعد أصحاب نهج المغايرة ، مهما عظم عطاؤهم العلمى ، ويُبقى على أصحاب نهـج المـسايرة ، مهمـا تـدنى عطاؤهم.

وفضلا عن ذلك ، فهناك قدر من الإذلال ، ليس غريبا على نظام يقوم على أخلاق العبيد ، فيكون مطلوبا من كبار الأساتذة أن يكتب كـل مـنهم طلبا يرجو تعيينه أستاذا غير متفرغ ، ويقدمه إلى تلميذه رئـيس القـسم ، ليحكم تلاميذه أعضاء القسم إن كانوا يقبلون أم لا ؟!

يقول سرور أن الأستاذ الذى يتنكر له تلاميذه ، لابد أنه لم يستطع أن يعلمهم جيدا ، لكننا نُذَكّره بالمثل الشعبى الشهير " يخلق من ضهر العالم فاسد " دون أن نعنى المعنى المباشر ، فكم من مصلحين ، خلفوا واحدا أو أكثر ممن لم يسر على الطريق ، والجميع يعرفون ، كم أصبح التنكر وندرة الوفاء ظاهرة اجتماعية مؤسفة .

روى صديق أن تلميذه رئيس القسم أرسل له بضرورة أن يكتب طلبا يطلب فيه تعيينه أستاذا غير متفرغ ، صحيح أن رئيس القسم هذا كان خلوقا ، لكن صاحبنا الأستاذ لم تسمح له كرامته أن يكتب مثل هذا الطلب ، وحجته أن القسم أو الكلية إذا كانت بحاجة إليه فلتطلب هى منه أن يوافق على الاستمرار في العمل ، ذلك أنه إذا رفض – وهذا احتمال نادر – فلن تهدر كرامة الكلية ، لكنه إذا تقدم بطلب ورُفض ، فسوف تهدر كرامته .

وذكّر صاحبنا بعض من التقى بهم أنه عندما كان رئيسا للقسم ، وعاد أستاذ له من الخارج بعد فترة انقطاع طويلة ، فُصل خلالها من الكلية والجامعة ، سارع من نفسه بكتابة طلب باسم هذا الأستاذ العائد بالعودة إلى العمل بالقسم دون أن يكلفه عناء نفسيا بعمل هذا ، وبعد أن تم الأمر أخطره مبديا أسفه أن لم يستأذنه سلفا !

صحيح أن التعديل الجديد قد زاد مرتب هذه الفئة من الأساتذة ، لكن ، من قال أن " الجنيهات " ، على قدر احتياج الإنسان إليها ، هى ما يرضى كبار الأساتذة ؟ إنهم يكونون في هذه المرحلة من العمر والعطاء بحاجة أكثر إلى " التقدير " والإجلال والاحترام .

وهم بحكم القانون لا ينافسون أحدا على موقع إدارى ، حيث يُحرم توليه على من تجاوز الستين من العمر ، فما الخوف إذا من أن يكون وجودهم حتميا ؟

ترى ، هل قامت الجهات المعنية بعمل إحصاء عن متوسط الأعداد التي يكون عليها من يبلغون السبعين في جامعاتنا ، وكم يكلفون خزانة الدولة ؟

إن عددهم لن يتجاوز بضع مئات ، وما يكلفونه من خزانة الدولة ، لا يُذكر أمام فرق سعر آلاف الأفدنة أو الأمتار من الأراضى التي تمنح لهذا أو ذاك من الأصدقاء أو الأقارب أو الراشين ، عندما يعيد بيعها مرة أخرى أو يستثمرها ليجنى منها مئات الملايين ، وأحيانا تصل إلى مليارات !!

لكنها فلسفة نظام قهرى يتعامل مع خيرة أبنائه وزبدة مواطنيه ، كما يتعامل مع سائر المواطنين ، وكأنهم عبيد إحسانه ، شعاره ، لا تشتر العبد إلا والعصا معه .

تحرير الجامعة المصرية (١)*

في معظم ، إن لم يكن في كل ، الأدبيات الخاصة بالجامعة على وجه العموم ، يُنظر إليها على أنها – وفقا لتعبيرات العصر – قاطرة التقدم . والتقدم ليس مجرد رفاهية اقتصادية ومعدلات أعلى في التنمية ، وإن كان هذا ركنا أساسيا فيه ، لكنه يعنى ارتفاعا كليا ونموا عاما في كل مناحى الحياة المجتمعية ، لا يختص به فريق من المجتمع دون فريق ، وإن اختلفت المستويات بدرجات معقولة ، لا تسبب قلقا اجتماعيا .

وهى بكل هذه المعانى ، تحرر المجتمع من التخلف والعوز والفاقة.

فإذا استعدنا إلى الذاكرة القاعدة التي تقول بأن فاقد الشئ لا يعطيه ، ودققنا النظر جيدا في أحوال جامعتنا المصرية ، فسوف نجد أن من العسير عليها بالفعل أن تقوم بمهمة قيادة التقدم في مجتمعنا وتحريره من التخلف والعوز والفاقة ، لأنها هى نفسها قد وقعت في براثن عدد من السلاسل المقيدة لحركتها ، بل أحيانا ما تجد الجامعة نفسها ترجع إلى الخلف !!

منذ سنوات غير قليلة كنت أستاذا زائرا لإحدى جامعات دولة خليجية ، وكان هناك فحص لعدد من الطلبات المتقدمة لشغل وظائف هيئة التدريس بها ، وكان طبيعيا أن أتتبع نتيجة بعض المصريين المتقدمين ، ففوجئت بأن أحد المعايير الحاكمة ، هى تفضيل الحاصل على درجة الدكتوراه من جامعة أجنبية على تلك التي يتم الحصول عليها من جامعة مصرية !

---

* كانت جريدة البديل قد بدأت فى نشر السلسلة ، لكنها لم تكملها مع الأسف الشديد ، فنشرت فى جريدة المصريون الإلكترونية حيث نشر المقال الأول فى ٢٠٠٨/٤/٢ ، والثانى فى ٤/٩ ، والثالث فى ٤/١٦

وبطبيعة الحال فقد ضايقنى هذا كثيرا ، بل وشعرت أنه يجرح كرامتى كمصرى أولا ، وكمتخرج من الجامعة المصرية ثانيا ، فقلت لبعض الأصدقاء : ولماذا طلبتمونى زائرا وأنا نفسى أحمل دكتوراه من جامعة مصرية أفخر بها ؟ فكان الرد أننى حصلت على درجتى قبل أن يتلوث المناخ الجامعى في مصر ويتم حصول البعض على درجاتهم دون استحقاق ، بناء على ثمن مدفوع ! فضلا عن وقائع متعددة حكاها البعض مما جعلنى أكاد أبتلع لسانى وأعجز عن مواصلة التعليق والاحتجاج ، ففى هذا كثير من الصحة !

كان ذلك منذ عشرين عاماتقريبا ، فما بالنا بما صار عليه الحال الآن والخط البيانى يتجه إلى أسفل ؟!

جامعتنا إذن اليوم تعانى من صور خلل مفزع حقا ، مخيف فعلا ، لو حاولنا أن نعدده ونحصره لاحتجنا إلى كتاب كامل ، ولن يفيدنا في هذا تغليب منطق " كله تمام " ، وأنه ليس في الإمكان أبدع مما كان ، وأننا أصحاب تاريخ سبعة آلاف عاما وما جرى مجرى هذا وذاك ، ومن المعروف أن " صحة التشخيص " نصف الطريق إلى الشفاء .

لكنا نمضى هنا على أساس أن معظمنا يعرف سوءات مؤسستنا الجامعية ومشكلاتها ، ومن هنا فإننا سوف نركز على جوانب ثلاثة ، نرى أنها منبع الكثير من المفاسد والشرور ، إذا استطعنا أن نتحكم فيها ونقضى على ما يستحق القضاء عليه منها ، فسوف نسد بابا واسعا تنفذ إليه الكثير من الفيروسات المهلكة .

أول ما يصيب الجامعة المصرية بالعجز والتخلف ويشيع أخلاقيات لا تتناسب أبدا مع الروح الجامعية ، هو أنها أسيرة " الأمن " بالمعنى المصرى الرسمى .

نقول هذا لأن " الحاجة إلى الأمن " حاجة إنسانية أساسية ، لا قوام لعمل ، ولا لحياة بدون توافرها ، لكن ، لكل مبدأ شروط وقواعد وإلا انقلب الأمر إلى عكس ما نريد ٠

إن الإنسان ، على سبيل المثال بحاجة إلى تناول بعض السكريات ، لكن ، افرض أن مسئولا فرض عليك أن تتناول كميات ضخمة يوميا ، تفوق حاجة جسمك ؟ من المؤكد أنك سوف تعانى نتيجة ذلك من سلبيات ربما تكون أحد أسباب اعتلال الصحة وكثرة الإنفاق للعلاج ، وانخفاض في معدلات الأداء والعمل ٠

والتواجد الأمنى في الجامعة – في حدود ما نعلم – يتبدى منذ زمن بعيد فيما يعرف بالحرس الجامعى ، والذى هو أهون الفئات وأليقها بالتعامل مع أعضاء هيئة التدريس والطلاب ، وإن كان البعض يرى في تواجده هدرا لكرامة الجامعة ٠ وإذا كان أنصار هذا الحرس يبررون وجوده باحتمالات وقوع أحداث تضر بأمن الجامعة والطلاب والمعامل وأعضاء هيئة التدريس ومختلف المنشآت الجامعية ، فإن الرد الطبيعى هو : وماذا بشأن العديد من المؤسسات والمنشآت الحكومية ؟ أليست هناك احتمالات مماثلة ؟ إن وسائل " التأمين " لها أخصائيوها وأساليبها التي لا نستطيع أن نفتى فيها ، ولكن حسب ما نلمسه في كثير من المنشآت ، فالتواجد يكون في الغالب عند " الحدود " العامة للمنشأة وليس في داخلها ٠

وعلى أية حال ، فهذا " الحرس الجامعى " الذى اشتكى منه رواد التعليم الجامعى في مصر الأوائل واعتبروه سبة في جبين الجامعة ، أصبحنا ننظر إليه الآن على أنه أهون الشرور وأخف الأضرار ، ذلك لأن هناك فئة أخرى ثانية أصبحت أشد شراسة وبطشا ، أبرزها ما بدأت الجامعات تشهده منذ سبتمبر ٢٠٠٠ ، من حيث محاصرة الجامعات بعربات مصفحة وجند وضباط للأمن المركزى ، بأسلحتهم الشرسة

وقلوبهم المتحجرة ، وكانت المناسبة الأولى هى اندلاع مظاهرات في كل الجامعات تضامنا مع انتفاضة الأقصى في فلسطين المحتلة .

ومنذ ذلك الوقت فقوات الأمن المركزى في حالة محاصرة مستمرة للجامعات ، رغم أن المتظاهرين قد انصرفوا وهدأت الأمور ولم يعد ما يحدث على الأرض الفلسطينية يستثير الجماهير ، حيث تعودت عيونهم وآذانهم أن تسمع وترى بطشا بالفلسطينيين وتدميرا ، فلا جديد في الأمر ، بل ووصل الأمر بمعظم النظم العربية ، وفى مقدمتها مصر ، أن تلقى اللوم على الفلسطينيين ، دون أن تذكر شيئا عن الإسرائيليين إلا على استحياء كبير !!

هل سمعنا عن رئيس جامعة يحتج على وجود هذا الحصار من الأمن المركزى ؟ كلا . .

هل سمعنا عن عميد كلية يبدى استياءه على استمرار هذا الشكل المزرى لأبسط حقوق الإنسان ؟ بالطبع ، كلا !

وتأمل عزيزى القارئ طلاب كلية مثل كلية الحقوق ، وهم يدخلون قاعات دروسهم ليسمعوا العديد من النظريات والأفكار الخاصة بالحق والواجب والدستور والكرامة والدفاع عن المظلومين ، وقبل أن يدخلوا هذه القاعات يمرون بالمصفحات والجند حاملى العصى الغليظة ولا استعداد لديهم لسماع تبرير أو تفسير ، ولكن الأمر الدائم المستمر : اضرب في المليان !!

وقل مثل ذلك عن طلاب كليات الآداب ، الذين يدرسون الاجتماع البشرى ، كما يدرسون الفلسفات والمذاهب الفكرية وحركات تحرير الإنسان وشروط التقدم العقلى ، وحركات الاستنارة وحركة النهضة ، ورواد الإصلاح ، كيف يتأتى لهؤلاء الطلاب المساكين أن يقرءوا ويسمعوا

عن مثل هذا وهم قد مروا قبل ذلك بدقائق بالعربات المصفحة وغلاظ القلوب من العسكر والضباط للأمن المركزى تحاصرهم من كل جانب ؟!

الفئة الثالثة من القوى الأمنية هى أمن الدولة ..

لقد كانت الفكرة السائدة هى أن أمن الدولة يجند أعضاء هيئة تدريس كى ينقلوا ما يدور بين زملائهم من آراء وأفكار تمس النظام السياسى القائم ، خاصة إذا كانوا من أصحاب التوجهات المعارضة . وكم تحدث زميل وأكثر أنه بعد أن أتم محاضرته بدقائق لا تزيد على أصابع اليد فوجئ بمن يتصل به من المسئولين مستفسرا عما قال به من رأى لا يلقى هوى من قوى السلطة ؟!

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل يهم يجندون كذلك طلابا كى ينقلوا ما قد يردده بعض الأساتذة من آراء في قاعة المحاضرة أو في أحاديث خاصة جانبية . وعادة من يكون الطلاب المجندون لهذا الشأن من الفقراء الذين هم في أمس الحاجة إلى ما يسد رمقهم ، فيكون هذا الاستغلال اللاأخلاقى للحاجة والعوز ، وإن لم نقصد أن كل طالب فقير يكون مستعدا لذلك .

وتبدو الفرصة متاحة أكثر للتجنيد للتعاون مع الأمن داخل المدن الجامعية ، حيث الوقت أطول ، وتنوع المواقف و انفتاح القلوب ، وانطلاق الألسن ، فضلا عن نفس الاستغلال : الأشد حاجة والأكثر فقرا !!

وإذا كان الأمن المركزى يقف خارج الأسوار ، والحرس الجامعى ، على الأبواب ، فإن أمن الدولة (الفئة الثالثة) يتواجد في شرايين وخلايا المجتمع الجامعى عن مثل هذه الطرق السالفة ، ولم يقف عند هذا الحد بل أصبحت له مكاتب علنية بداخل الجامعة !

وغنى عن البيان ، ومنذ عدة عقود ، أن أحدا لا يمكن أن يشغل موقعه ، من أول السلم حيث وظيفة " معيد " إلى أعلاه إلا وتكون هنـــاك تحريـــات أمنية لمعرفة موقف العضو الفكرى .

تحرير الجامعة المصرية -٢

لقد ضربت كفا بكف عندما وُجه وزير التعليم العالى بالتدخل الأمنى في تعيينات الجامعة ، فأيده مستشهدا بأن أحدا لو جاءه من يخطب ابنته – مثلا – فلابد أن يجرى تحريات للسؤال عنه ! حيث فات المسئول الكبير ، أن هناك فرقا واسعا بين التحرى عن الأخلاق والسلوك والوضع المهنى ، وبين التفتيش في الضمائر والعقول بحثا عن الأفكار والآراء المعارضة !

في أواخر الثمانينيات كنا جلوسا في ضيافة عميـــد إحـــدى الكليـــات الإقليمية ، وفى حديث صفاء ، حكى لنا الرجل أنهم كانوا مرة جلوسا فـــي مجلس الجامعة ، ثم لاحظ أن أحدا يجئ لأحد العمداء هامسا في أذنيه بأمر ، فيقوم العميد مستأذنا ويمضى بعض الوقت ، ليجئ الدور علـــى آخـــر ، حتى جاء الدور على العميد المتحدث ، فإذا به يجد ضابطا كبيرا من أمـــن الدولة في غرفة ملحقة يريد التحدث والدردشة مع كل عميد على انفـــراد ، ثم تبين أن الغرض من هذا هو اختيار نائب لرئيس الجامعة !!

فضابط الأمن يقوم بما يشبه المقابلة الشخصية لمجموعة من الأساتذة ، المفروض أنهم أصبحوا يمثلون صفوة الجامعة ، ويصبح رأى هذا الضابط هو المعيار ، أو أحد المعايير الحاسمة في اختيار قيادة جامعية مهمة !!

إن وزارة الداخلية مسئولة عن إعداد " صحيفة سوابق " تسجل فيها أى مخالفة يكون الإنسان قد ارتكبها ، وهذا السبيل هو الواجب الاعتداد بـــه ، لكن أن يكون اتجاهى الفكرى كذا أو كذا ، فما وجه الجرم في هذا ؟ ومن

أحل لهذه الجهة أو تلك أن تجعل من توجهها وفكرها معيارا تقيس على قده أفكار الآخرين وتوجهاتهم ؟

لقد كان الأمن منذ عدة عقود قليلة يُنحى جانبا ذوى الاتجاهات الماركسية ، وهو الآن يسكت عن ذلك ليركز على ذوى التوجهات الدينية ، ولا يدرى أصحاب الاتجاهين أن النظام يلعب بالفريقين فيستخدم أحدهما لمحاربة الآخر ، وفقا لمصلحته هو ، مما كان يوجب على أحدهما ، عندما يرى الآخر يُحارَب ويُضرَب أن يدافع عن حقه في التعبير عن الرأى ، لأن الأيام يمكن أن تلف فيأتى عليه الدور ، وإلا فمن حقنا أن نشك في أن الواقع ينبئ ، مع الأسف بأن فرقاء الفكر والثقافة ينشدون الحرية لتوجه كل منهم فقط ، بينما يمكن القول بأن الإيمان الحقيقى بالديمقراطية هو أن نطلبها لغيرنا ، مثلما نطلبها لأنفسنا ، ما دامت قواعد اللعبة متفقا عليها ، ويتم التعامل بها .

إن من أعظم البلايا على هذا المناخ الأمنى أنه يشيع مجموعة من السلوكيات المُفسدة للأخلاقيات والعقيدة والوطنية والروح الجامعية ، في سبيل غرض واحد حقيقى ، يزيفونه بالكثير من مساحيق التجميل ، هذا الغرض هو حماية النظام القائم من كل قوى مغايرة .

إنه يقيم سباقا محموما بين البعض سعيا إلى نيل الرضا والحظوة من قبل فئتين : الأولى هى القوى الأمنية نفسها ، ولا يكون ذلك إلا بمزيد من " المسايرة " ، والأدهى من ذلك وأمر ، ربما يلجأ البعض إلى " التعاون " ، وهو الشكل الظاهر للسلوك الذى هو في حقيقة أمره ، " نميمة " و " تجسس " على عقول الزملاء وقلوبهم ونقلها إلى هذه القوى الأمنية . والمشكلة هنا أن هذا " المتعاون " قد يفهم ما سمعه خطأ ، وقد يكون على عداوة مع هذا وذاك ، فينتهزها فرصة كى يدس له و" ينم " عليه بسوء نية فيجلب له الضرر العظيم .

وعندما يشعر الجميع أن هناك فريقا من الزملاء " ينمون " و " يفتنون " و " يدسون " ، ينشأ عن ذلك شك وريبة يصيبا العلاقات بين الناس في المجتمع الجامعى بالتشقق والخل وضعف الثقة .

والأمر نفسه ، بين الطلاب ...

والفئة الثانية التي قد يلجأ بعض ضعاف النفوس إلى السعى لجلب رضاها هى القيادات الأعلى ، لعلها " تعمل حسابها " عند الاختيار للتعيين في هذا الموقع أو ذاك . والمصيبة الكبرى ، عندما يحظى ولحد من هذا الصنف بما سعى إليه وتمناه من موقع ، يرتب على هذا أن يكون ولاؤه لمن سهّل له الحصول على هذا الموقع ، سواء كان جهة أمنية ، أم صاحب موقع أعلى ، ولا يكون الولاء للعمل نفسه وللزملاء ، فيجئ العمل وفق ما يريد من اختاروا لا وفقا لما يجب أن يكون عليه العمل نفسه في حد ذاته ، أو وفقا للمصالح الحقيقية لأصحاب وأعضاء المجتمع الجامعى من أعضاء هيئة تدريس ومن طلاب .

ولا تسل بعد هذا عما يرافق مثل هذا النهج من شيوع أساليب النفاق والتزلف والمداهنة ، فضلا عن الجبن وإشاعة جو من الخوف لتنتهى الأيدى إلى حال ارتعاش ، والعقول إلى حال ضيق أفق ، والقلوب إلى بغض ورعب !!

إذا كان هذا هو الداء فهل نملك له دواء ؟

لأول وهلة فإننا هنا – فيما يبدو – كمن يسعى إلى مواجهة " أمنا الغولة " ، أو يضع يده في فم الأسد ، لكننا ، كما سبق لنا أن أشرنا أكثر من مرة ، لسنا من أنصار العنف ، ونوقن أن هناك من الوسائل السلمية ما قد يكون أقوى من العديد من وسائل العنف ، لكن المشكلة الكبرى تكمن فينا نحن ، وليس في القوى الأخرى القاهرة ، ولأبسط مثال يمكن أن نسوقه لذلك أنه لو تضافر ولو نصف عدد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس لمجرد

الوقوف الجماعى الاحتجاجى السلمى ، وهو ما يصل إلى ألوف مؤلفة ، مطالبة بتحرير الجامعة على الأقل من هذه القوى الأمنية " العلنية الظاهرة " ، ويتكرر ذلك عدة مرات ، فسوف يشكل هذا قوة ضغط من العسير تجاهلها .

فإذا لم يتحقق الهدف بمثل هذه الوسيلة ، فإن فكرة التوقف عن العمل التي سبق أن جُربت ، ونجحت نجاحا جزئيا ، يمكن أن تتكرر دون أن يفت في عضدنا النتيجة السابقة .

إننا نعرف يقينا ماذا يحدث من قوى السلطة في مثل هذه الحالات ، وكان الإضراب السابق خير شاهد على ذلك ، من حيث استخدام الآلة الإعلامية للإيهام بأن أحدا لا يؤيد الإضراب ، وأن الدراسة منتظمة ...إلى غير هذا وذاك من " إشاعات " تستبيح قوى السلطة لنفسها أن تستخدمها وتحللها قانونا حتى يتحقق لها استمرار القهر .

ونعرف يقينا أن من بيننا ضعاف نفوس ، حملة رايات اليأس ، والاستسلام ، ومبدأ " مفيش فايدة " ، وكل هذا هو الذى يفسر حقيقة استمرار هذا الشعب يرسف في أغلال القهر والاستغلال . إن من أبرز مبادئ التحرير التي تتبدى في كل المجتمعات ، وعبر كافة العصور ، هى أن الحرية لا تُمنح أبدا ، لسبب بسيط : أن الذى يمنحها يمنح بالقدر الذى يعزز من قوته وبطشه ، وما دام الآخر هو الذى يمنح ، فهو الذى يمكن أن يمنع ، ومن ثم فإن السبيل الوحيد للتحرير هو " الاغتصاب " ، أن يغتصب المقهور حريته من قاهره بنفسه .

وجماهير الطلاب تملك اتحاداتها التي لابد أن يكون لها دورها في هذا الشأن ..

ونعلم بطبيعة الحال ، ماذا عليه أمر هذه الاتحادات التي تستطيع أن تقول أنها " اتحادات أمنية " وليست " اتحادات طلابية " مما نشاهده كل عام من إقصاء القوى المعارضة وتقديم القوى الموالية المستأنسة .

إن الحجة الكبرى التي يستند إليها الأمن هى خوف الدولة من " بعبع الإخوان " ، لكننا نؤكد أن هناك آلافا من الطلاب لا يعجزون عن رؤية صور الخلل والاستغلال التي يتعرضون لها دون أن يكونوا من هذا التيار أو ذاك من تلك التيارات المخيفة للسلطة، ومن هنا فلابد من تشجيع هذه الفئات على التقدم إلى أمام للتعبير عن رأيها من خلال مثل هذه الاتحادات.

وما يجب أن يكون في بؤرة الوعى الجامعى للجميع هو تلك الحقيقة المعروفة ، بأننا جميعا ركاب سفينة واحدة ، لا ينبغى أن نترك أحدا ، " ينخر " في قاعها متصورين أننا بمنجاة من الغرق ، والبرهان واضح ونعيشه بالفعل ، في هذا التردى والتأخر والتخلف الذى تعيشه جامعاتنا .

وفضلا عن هذا ، فهناك حقيقة أخرى يعرفها أبسط خلق الله ، ونرددها في أمثالنا ربما كل يوم " مفيش حلاوة من غير نار " ، وغنت لنا أم كلثوم من شعر شوقى منذ عشرات السنين (وما نيل المطالب بالتمنى ، ولكن تؤخذ الدنيا غلابا)..لابد من المجاهدة الوطنية ..لابد من المثابرة ...لابد من تكرار المحاولات ...

ولأعضاء هيئات التدريس تنظيم قانونى مهم يستطيعون من خلاله أن يحققوا العديد من الأهداف المنشودة ، ألا وهو نوادى أعضاء هيئة التدريس.

ومع الأسف الشديد ، فالكثرة الغالبة لا تحضر الانتخابات التي تفرز قيادات النادى ، فتكون الفرصة سانحة لقوى السلطة أن تُعَين من تريد ، وهو الأمر الذى أصبح سائدا في الكثير من النوادى ، بعد أن كانت في

الثمانينيات من القرن الماضى قوى تحرير يُعمل لها ألف حساب ٠ وهنا أيضا لا نستطيع أن نوجه اللوم إلى السلطة وحدها ، وإنما هو بالأساس قصور فينا نحن ، عندما نفرط في هذا الحق المهم ٠

تحرير الجامعة (٣)

إذا كان تحرير الجامعة من يد القبضة الأمنية مطلبا أساسيا حتى يمكن أن تنطلق الجامعة المصرية في القيام بدورها الريادى في النهوض القومى ، فإننا لا نستطيع أن نغض الطرف عن عوائق أخرى تحول بين الجامعة وبين القيام بهذا الدور ٠

من هذه العوائق " الوضع المادى " لأعضاء هيئة التدريس ، وهو الذى يترتب على حال " المرتبات وما يتصل بها ٠

لقد تهامس بعض كتاب السلطة أثناء الدعوة إلى إضراب أساتذة الجامعات في مارس الماضى بأن المطلب المادى ما كان ينبغى أن يكون هو محور الإضراب والاجتماعات والتظاهرات ، بادعاء أن أساتذة الجامعات " أكبر " من ذلك ، وهذه قولة حق يراد بها باطل حقا ٠٠٠

فإذا كان الإنسان لا يعيش بالخبز وحده ، فإنه لا يستطيع أن يعيش بدونه ٠٠٠

فأستاذ الجامعة ، فوق أنه " إنسان " مثل كل إنسان له احتياجاته المادية التي لابد من مواجهتها ، فإنه ربما ينفرد بمطالب واحتياجات أخرى تتكلف تكاليف باهظة ، أبرزها هذا الاحتياج المستمر للمتابعة المعرفية في دائرة تخصصه ، فضلا عن دوائر أخرى ربما لا تكون أقل أهمية قياسا

لاعتبار الأستاذ مهموما بهموم الوطن الكلية ومستقبله وما يحيط بـه مـن متغيرات إقليمية ودولية .

وإذا كان مما ينسب إلى على بن أبى طالب قوله : لو كان الفقر رجل لقتلته ، فوراء ذلك حكمة بالغة الدلالة ، لأن الفقر لا يقف عند حد النقص الشديد في سد الاحتياجات الأساسية للإنسان ، وإنما هو باب جهنمى ينفتح لما يصعب حصره من المفاهيم المغلوطة والقيم التي تشد إلى أسفل وإلى وراء ، والكثير من السلوكيات المرذولة ، مما يقتضى التوقف بعض الشئ عند نموذج يؤكد صدق هذه الحقيقة من التطور الذى لحق " الحياة الجامعية " في العقود الأخيرة ..

فالجامعات ما زالت خاضعة للقانون الذى صدر عام ١٩٧٢ ، ومن ضمنه جدول مرتبات أعضاء هيئة التدريس ، وغنى عن البيان الإشارة إلى أن " الدنيا " تحولت تحولات جذرية ، سواء على المستوى المحلى أو الإقليمى أو الدولى منذ ذلك الوقت مما كان يقتضى مصاحبة لعناصر وبنود ومواد القانون بما يتفق وما حدث .

وليأذن لى القارئ أن أسوق مثالا بسيطا للغاية ، لكن دلالته عميقة من جهة أخرى ...

ففى عام ١٩٧٥ ، حيث كان الدكتور عبد العزيز حجازى رئيسا للوزراء ، سارت مظاهرات احتاج تصرخ : يا حجازى بيه اللحمة بقت بجنيه !! وهو هتاف يشير إلى معيار مهم في حياة الإنسان لقياس مدى قدرته على المعيشة .

ويبدو أن الشعب المصرى قد " هبط " في طموحاته المادية إلى الدرجة التي أنسته أن يقوم بمظاهرات جديدة لأن كيلو اللحم أصبح في حده الأدنى بأربعين جنيه ، أى أربعين ضعفا ، وذلك لأنه أصبح يبحث عن الحد الأدنى للمعيشة ألا وهو رغيف الخبز والذى أصبح معتادا منذ شهر على

الأقل أن نقرأ عن سقوط قتيل أو أكثر في الطوابير الخاصة بالحصول عليه ، فضلا عن عشرات الجرحى ، ومن ثم أصبح اللحم " ترفا " لا يفكر في التظاهر من أجله .

ومع ذلك ، فسوف نستمر في استخدام هذا المثل لبيان القصور الشديد الذى صحب التطور المادى لأعضاء هيئة التدريس قياسا لحركة التطور المعيشى بصفة عامة .

وإذا كان سعر اللحم قد ارتفع أربعين ضعفا ، فمعنى هذا أن يزيد الراتب أربعين ضعفا ، وقس على هذا النحو ما يصعب حصره من السلع والاحتياجات المعيشية ، فمثلا : الجريدة التي كانت تباع بقرشين أصبحت بمائة قرش ، والبيضة التي كانت بقرش أصبحت بسبعين ، أى أن من كان مرتبه – مثلا – ثلاثمائة جنيه ، مفروض أن يصبح الآن ، في حده الأدنى ١٢ أو ١٤ أو ٢١ ألف جنيه ، وهو الأمر الذى لم يحدث ، مما أدى إلى تداعيات مؤسفة ، سواء من جانب الدولة أو من جانب أعضاء هيئة التدريس ، كيف ؟

لجأت الدولة إلى المسكنات ... كأن تقرر بدلا لما يسمى بالريادة ، وهو أمر لا يتحقق أبدا وكأن ذلك يؤشر إلى حالة كذب تقننها الدولة وتدفع الأعضاء إلى ممارستها .

ولجأت إلى ما يسمى بالمائتين في المائة ...وإلى ..وإلى ..عدة بدلات ، في محاولة لتعويض الأعضاء عن " جمود " المرتبات ، دون أن تواتيها الجرأة فتتجه إلى جذر المشكلة وتسعى إلى حلها ، ذلك أن أصل المرتبات ظل كما هو ، وبالتالى فأى إضافة ، كانت تنسب دائما إلى " المرتب الأساسى " الذى هو بدوره هزيل ، مما ينتج هزالا في الزيادات .

وفضلا عن ذلك ، فإن هذه الزيادات كانت تقدم غالبا وكأنها " رشاوى " تدفعها الحكومة لأعضاء حتى " يسكتوا " إلى أن يحلها " حلال " !! أو وكأنها استجابة لحركة تسول من الأعضاء !!

وفضلا عن ذلك ، فإن بعض البدلات أحيانا ما يستخدم وسيلة للضغط والإرهاب ، كما يحدث أحيانا بالنسبة لما يسمى بالمائتين في المائة ، حيث أحيانا ما يهدد العضو بعدم الحصول عليها لهذا السبب أو ذاك من الأسباب الذى قد تبدو متصلة بالجدية في العمل ، بينما في كثير من الأحيان يكون الدافع من ذلك التخويف والإرغام ، وخاصة بالنسبة للهيئة المعاونة !

ولعل هذا ما دفع " أحرار الجامعة " أن يرفضوا مقترحات وزارة التعليم العالى التي تريد مجموعة من " الحوافز " المالية المرتبطة بالأداء ، وهى أيضا قولة حق يراد بها باطل ، فمثل هذه الحوافز تبدو وكأنها منحة وليست حقا ، ومن السهل أيضا استخدامها في غير ما يقولون ، أى الضغط والإرهاب مما يستتبع ضرورة المطاوعة !!

ووجد أعضاء هيئة التدريس الهوة تتسع بين الاحتياجات وبين وسيلة سد هذه الاحتياجات ألا وهو المرتب ، فكان أبرز التداعيات الانخفاض التدريجى في معدلات الإنتاج أو الأداء الجامعى حتى يكون هناك تناسب بين ما يسميه علماء الاقتصاد الأجر المدفوع والجهد المبذول !

ولو شئنا أن نستنبط من هذا الاتجاه الكارثى آثاره المدمرة على الجامعة لاحتجنا صفحات عدة ..

بالإضافة إلى هذا ، فقد أخذ كثيرون يبحثون عن أعمال إضافية كانت بالضرورة تستقطع الكثير من وقت وجهد العضو ، مما لابد أن يؤثر بالسلب على الأداء .

ومعروف كيف أدى هذا الوضع منذ أواخر السبعينيات ، حتى وقت قريب إلى هروب شبه جماعى إلى دول النفط ، مما فرّغ جامعاتنا من كثير

من الكفاءات العالية ، وأتاح الفرصة لأصحاب القدرات المتواضعة أو الذين كانوا في بدايات نشأتهم أن يتربعوا على مقاعد أكبر من حجمهم الحقيقى ، وحرمان كثير من الباحثين ، وخاصة الهيئة المعاونة ، من التنشئة العلمية الحقيقية على يد كبار الأساتذة ، ووصل الأمر في بعض الكليات أن يشرف واحد من تخصص على رسائل في تخصصات أخرى ...وهكذا .

وبدأت جامعاتنا تعرف الطريق إلى الدروس الخصوصية ...

وما لا يقل عن ذلك خطورة ، بل ربما أكثر ، بدأ وباء " المذكرات " بشكله المزرى ، وهى الوعاء الذى يشكل المصدر الذى أصبح وحيدا للتغذية العلمية لمئات الآلاف من الطلاب ، فكثرة من هذه المذكرات يقدم معلومات سطحية أو مختزلة للغاية ، بعض هذه المذكرات مسروق ، وبعضها لم يُعَدّ أصلا لتغطية مفردات المنهج .

وصاحب وباء المذكرات الجامعية العديد من السلوكيات لتي لا تليق ، فإزاء سهولة " التصوير " لجأ كثيرون إلى ابتكار ما يسمى " بالشيت " لإجبار الطلاب على شراء المذكرة ، وبالذات الصادرة في العام نفسه !

ولعلنا سئمنا الرد الحكومى المتكرر : " حا نجيبلكوا منين " ؟ ذلك أن مصر ليست دولة فقيرة كما قد تبدو ، فمواردها غير محدودة ، ولكن المشكلة الكبرى أنها منهوبة ..!!

إن من يتتبع مقالات الشاعر فاروق جويدة في أهرام الجمعة ، طوال عدة أسابيع ، عن المساحات الواسعة من الأراضى التي تباع بجنيهات محدودة ، ويكسب ناهبوها مئات الملايين ، وربما المليارات من الجنيهات ، يدرك أن ما ينهب عن هذا الطريق وحده يكفى أن يقيل جامعات مصر التي نعد فيها عشرات الألوف من قيادات العمل الوطنى من عثرتها .

وإن من يتأمل في الاتفاق الفضيحة لتزويد دولة العدو الصهيونى بالغاز الطبيعى بما يساوى قروشا ، وهو يساوى عدة أضعاف ما قُدّر له سرقة وغدرا ، يثق تمام الثقة أن ما يذهب إلى دولة العداو يمكن أن يحل مشكلات لا حصر لها من مشكلات الجامعة – مستقبل النهوض القومى في مصر التي تحتاج إلى تمويل فلا تجد !!

ومن يعيد قراءة مقال لرئيس تحرير المصرى اليوم في ١٤ أبريل الحالى (٢٠٠٨) عن السعر المدعوم للغاز الذى تتزود به مصانع الشركة الكندية للأسمدة بدمياط والذى يضر ضررا بالغا بالسكان والجو والأرض ، ويقارنه بسعر السوق العالمى ، يدرك كيف تحرم جامعاتنا الوطنية من مثل هذا المال المنهوب ، وهو يمكن أن يبث في عروقها دماء قوة وصحة وعافية .

إن الأمثلة كثيرة ، وليست مجهولة بل مؤكدة أن مصر ليست فقيرة كما يدعون ، وإنما هى " منهوبة " ، ويصبح النضال من أجل التحرير هنا ليس في داخل الجامعة وإنما خارجها ...وراء اللصوص ، ومصاصى دم الشعوب !!